أكد خلال الاجتماع بهم تكويت جميع القطاعات وفق جدول زمني

المدلج لقيادي «التجارة»: استكمال الميكنة بالسرعة القصوى.. وثلاثة أشهر لإحداث التغيير

جانب من الاجتماع

أكد وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، على أهمية استكمال برنامج الميكنة في جميع قطاعات الوزارة والهيئات التابعة، داعيا إلى الانتهاء من مشاريعه وفق الخطة الزمنية.

وطلب المدلج لدى اجتماعه مع قياديي الوزارة والهيئات التابعة، تقديم خطة عمل محددة بثلاثة أشهر تتضمن إجراءات وآليات تترجم إلى إنجازات على أرض الواقع يلمسها المبادر والمواطن.

ووجه المدلج، تعليمات صارمة بالعمل على "تكويت" جميع القطاعات التابعة، مشددا على ضرورة تكويت الوظائف الاستشارية بنسبة 100%، ومؤكدا أنه سيكون مسانداً لأي متطلبات يحتاجها القياديون في هذا الشأن.

وقال المدلج ،"ليس أمامنا خيار سوى الإنجاز"، مطالبا الجميع بضرورة مضاعفة العمل لتطوير أساليب العمل، ومتابعة ميكنة جميع القطاعات، بعد أن قطعت الوزارة والجهات التابعة شوطا كبيرا في هذا المجال.

وأشار إلى أهمية المراقبة الدورية في جميع القطاعات، وإرساء منهج المتابعة الحثيثة لكل مايعترض سبل العمل، بما يسهم في تحسينه وإنجاز معاملات المراجعين بسهولة ويسر.

وطلب المدلج، من قياديي الوزارة الالتزام بقاعدة رئيسية ترتكز على ثلاثة أسس، "إرضاء رب العالمين ومصلحة الوطن والمواطن"، مؤكدا انه سيساند الجميع في الارتقاء بالعمل وتذليل أي عقبات تعترض خطط تطويره والنهوض بالأداء.

تحويلات سريعة وآمنة لأكثر من 30 دولة حول العالم

«وربة» يطلق خدمة التحويل السريع «Super Transfer»

أعلن بنك وربة عن إطلاق خدمة التحويل السريع "Super Transfer" بالتعاون والشراكة مع "ماستركارد"، والخدمة الجديدة تُمكّن العملاء من تحويل الأموال دولياً إلى مستفيدين يتم تحديدهم مسبقًا بطريقة سريعة ومريحة وآمنة، عبر قنوات متعددة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، إلى أكثر من 30 دولة حول العالم باستخدام العملات المحلية بأسعار تنافسية.

يعتبر إطلاق خدمة "التحويل السريع" جزءًا من استراتيجية، وخدمات بنك وربة الرقمية، وضمن جهوده الدؤوبة، والرامية إلى تقديم خدمات فعالة لعملائه، من خلال قدراته الفنية، وأنظمته وبرامجه المتقدمة ، وتقديم أفضل الخدمات المصرفية الرقمية في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال دمج أدوات شركة ماستركارد المتقدمة العابرة للحدود في منصة التحويلات الجديدة ، سيكون لبنك وربة القدرة على توفير مستوى متطور من الاتصال والتواصل مع المؤسسات المالية الدولية عبر بنيته المصرفية الرقمية.

وفي هذا الصدد، أكد محمد عاطف الشريف رئيس المجموعة الإستراتيجية والرقمية في بنك وربة على أن خدمة "التحويل السريع" تتمتع بقدرات رقمية فريدة، ومتميزة وغير مسبوقة، تشمل توفير الأموال بشكل أسرع من خلال توقع وقت التسليم والمرونة الكبيرة في تحويل الأموال عبر توافر قنوات متعددة للتحويل (الحساب المصرفي والمحفظة على الهاتف الذكي)، بالإضافة إلى تقديم أسعار صرف العملات الأجنبية للعملاء بمعدلات تنافسية، تضمن الخدمة أيضًا حصول المستفيد على كامل المبلغ المحول بدون خصومات مع إمكانية تتبع حالة المعاملة.

وشدد الشريف على أن "التحويل السريع" هو خدمة فريدة تلبي احتياجات وتطلعات مجموعة واسعة من العملاء ، وفي نفس الوقت تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الأمنيةالمطلوبة.

وأضاف الشريف أنه يمكن بدء الخدمة من خلال تطبيق بنك وربة على الهاتف المحمول تحت قسم الخدمة بعنوان "التحويل السريع" ، ويمكن للعملاء الأفراد ممن لديهم حساب نشط واحد ومستفيد نشط واحد على الأقل الاستفادة من هذه الخدمة.

وأشار إلى أن هناك حدودًا يومية وشهرية لتحويل الأموال من خلال خدمة " التحويل السريع"، هذا ويمكن للعملاء استخدام طريقتين لتحويل الأموال هما:

• التحويل من الحساب المصرفي – حيث يمكن للعملاء تحويل الأموال من حساباتهم النشطة في بنك وربة إلى الحساب المصرفي للمستفيد.

• التحويل إلى محفظة الهاتف المحمول – حيث يمكن للعملاء تحويل الأموال من حساباتهم النشطة في بنك وربة إلى محفظة الهاتف المحمول الخاصة بالمستفيد.

محمد الشريف

وبدوره أشاد مدير تطوير الأعمال المحلية في شركة ماستركارد – الكويت محمد الدباغ بالتعاون والشراكة مع بنك وربة قائلا:" يسرنا ترسيخ شراكتنا مع بنك وربة لإطلاق هذه الخدمة، والتي تعد خطوة بالغة الأهمية في مهمتنا التي تهدف إلى تقديم أفضل الخدمات إلى

الكويت ترفع إنتاجها النفطي هامشياً خلال نوفمبر

ارتفع إنتاج الكويت النفطي بنسبة 0.13% في نوفمبر الماضي، ليصل الى 2.291 مليون برميل يوميا، مقارنة مع 2.288 مليون برميل يوميا في شهر أكتوبر، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وشهدت أسعار النفط خلال الشهر الماضي، اعلى مستوى لها من مارس 2020، بسبب الأخبار المتفائلة بقرب استخدم لقاح (كوفيد 19)؛ حيث وصل متوسط سعر برميل النفط الكويتي خلال شهر نوفمبر الماضي نحو 42.9 دولار، وذلك بارتفاع 2.6 دولار عن شهر أكتوبر، لتصل بذلك قيمة مبيعات النفط خلال الشهر الماضي الى نحو مليار دينار.

وساهمت العديد من العوامل في تجديد الأمل بانتعاش النمو العالمي في النصف الأول من العام الجاري، ومن أهمها ما نتج عن الحزم المالية الضخمة في العديد من الدول، التي كانت حصة الكويت منها نحو 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى تنامي المدخرات خلال فترة حظر التجول، وبداية الانفاق الاستهلاكي بعد العودة التدريجية للحياة الاقتصادية الطبيعية، وهو ما أدى الى خفض معدل النمو السالب المتوقع لعام 2020.

ضمن فعاليات حملة «هون عليهم»

«التجاري» يوزع احتياجات الشتاء على العمال

حملة البنك

بالتزامن مع دخول فصل الشتاء، قام قطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي، بترتيب زيارات لعدد من مواقع العمل التي يتواجد بها عمال التنظيف والبناء، لتوزيع احتياجات الشتاء عليهم في إطار الفعاليات الإنسانية المرتبطة بحملة «هون عليهم» التي كان البنك قد أطلقها منذ ما يزيد على 8 سنوات.

وفي هذا السياق، أوضحت نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي أماني الورع قائلة" نحرص في البنك التجاري على مواصلة برامج المسئولية الاجتماعية خاصة عندما يتعلق الأمر بالمبادرات الانسانية المرتبطة بحملة "هون عليهم"، تلك الحملة المبتكرة الهادفة إلى مد يد العون والمساعدة لفئة عمال التنظيف والبناء والحائزة على جائزة المشروع الرائد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي".

وتابعت أماني الورع مبينة أنه ومع دخول فصل الشتاء، يقوم البنك بتأمين الكساء الشتوي من ملابس ومستلزمات تناسب برودة الجو وتوزيعها على عمال التنظيف والبناء وذلك في مواقع عملهم، ضمن الفعاليات المعتادة لحملة "هون عليهم" وفي إطار أنشطة المسئولية الاجتماعية للبنك ورسالته الهادفة إلى خدمة كل فئات المجتمع منوهة في هذا الصدد أنه تم مراعاة كافة الاشتراطات الصحية والتباعد الاجتماعي عند القيام بعملية التوزيع تجاوباً مع الظروف الحالية ولمنع تفشي وباء كوفيد 19- .

وأضافت أماني الورع أن حملة «هون عليهم» المكرسة لمد يد العون والمساعدة لعمال التنظيف والبناء، تأتي تقديراً من البنك لهذه الفئة نظراً لما يقومون به من جهود في حماية البيئة، والمحافظة على النظافة العامة في الشوارع، إذ تحتم عليهم طبيعة أعمالهم التواجد في الشوارع في أجواء إما أن تكون شديدة البرودة في فصل الشتاء أو شديدة الحرارة في فصل الصيف.

واختتمت أماني الورع حديثها مؤكدة أن الفرحة والرضا التي يلمسها فريق التواصل المؤسسي عند توزيع هذه الاحتياجات على العمال، تدفع البنك إلى الاستمرار في هذه الحملات ومشاركة هذه الفئة في مختلف المناسبات سيما وأن التجاري قد أرسى مفهوماً جديداً لدعم ومساعدة فئات عديدة من المجتمع ضمن برامجه المبتكرة للمسئولية المجتمعية ومن ضمنها حملة «هون عليهم» المستمرة من خلال أجندة تهدف إلى ترتيب زيارات للأماكن التي يتواجد بها عمال التنظيف والبناء، في إطار مساعيه الدائمة لمد يد العون ومؤازرة فئات المجتمع كافة.

العاملين في مراكز فحص فيروس كورونا

«الخليج» يقدر جهود موظفي وزارة الصحة

فريق البنك في مركز الفحص السريع

تواجد فريق المسؤولية الاجتماعية من بنك الخليج في مركز الفحص السريع لفيروس كورونا في منطقة صبحان، لتوزيع المواد الوقائية على المراجعين الراغبين بأخذ الفحص، وذلك التزامًا من البنك بمسؤوليته تجاه المجتمع، وزيادة الوعي حول الفيروس وطرق الوقاية منه.

وتأتي هذه المبادرة استكمالًا للمبادرات العديدة التي قام بها البنك. فمنذ تفشي فيروس كورونا وعواقبه في الكويت، عمل بنك الخليج على تحسين ظروف العمل للموظفين والعملاء على حد سواء. وفي أول مراحل العودة للحياة الطبيعية، والتي تضمنت عودة تشغيل أفرع البنك، أطلق البنك حملة للصحة النفسية للموظفين لمساعدتهم على التعايش مع فيروس كورونا المنتشر في العالم والتحديات التي يفرضها والتي تؤثر بدورها على الصحة النفسية.

وقال مساعد المدير العام للاتصالات المؤسسية في بنك الخليج، أحمد الأمير: "تواجد فريقنا في مركز صبحان للفحص السريع لفيروس كورونا إيماننا بالدور المجتمعي الذي تلعبه الشركات الكبرى في مساندة الجهود الحكومية. حاولنا أن نبث الرسائل الإيجابية وأن نبعث الأمل في قلوب كل من تقدم للفحص، وأن نقدم لهم بعض المواد الوقائية الضرورية في الفترة التي نعيشها، والتي لن تطول بإذن الله."

ومن الجدير بالذكر أن بنك الخليج قد فعّل استخدام قنوات التواصل الاجتماعي خلال فترات حظر التجول، حيث أطلق عدة حملات اجتماعية تتناسب مع الظروف التي كانت تمر بها البلاد، منها حملة للصحة الجسدية والتمرين في المنزل، وحملة للترتيب وتحسين نمط الحياة في المنزل، وحملة للتوعية المالية والثقافة الاقتصادية.

كما أطلق بنك الخليج تطبيقًا إلكترونيًا لحجز مواعيد زيارة الفروع، ليتمكن العملاء من الدخول للفرع مباشرة دون الحاجة للانتظار، خصوصًا في ظل الإجراءات الاحترازية التي يطبقها البنك حاليًا في جميع فروعه، نتيجة لانتشار الفيروس.

برنامج الإصلاح يشمل النظر في دعم المواطنين

إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي

- بوخضور: لا مجال للتهاون في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية
- الفهيد: عدم المصارحة بشأن الوضع الحالي سيدفع المواطنين لرفض الإصلاح

تسود حالة من التفاؤل الحذر في الكويت بعد الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والإعلان عن التشكيل الحكومي وانعقاد الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة الكويتي، فيما أعلنت الحكومة عن أولويات المرحلة المقبلة والتي تأتي على رأسها معالجة الأزمات المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد في ظل تفاقم عجز الميزانية الذي بلغ ما يقرب من 39 مليار دولار، فضلا عن أزمة شح السيولة.

وفي الإطار، قال مصدر حكومي كويتي وفقا لموقع "العربي الجديد" إن الحكومة جادة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المستحقة خلال الفترة المقبلة، و"لن تخضع لابتزاز النواب الذين يسعون إلى دغدغة مشاعر ناخبيهم وقواعدهم الشعبية".

وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، أن هناك توجيهات أميرية لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ومعالجة الأزمات المالية الراهنة، خصوصا أزمتي عجز الميزانية وشح السيولة، فضلا عن العمل على تهيئة الأجواء واتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى معالجة التعافي الاقتصادي. وأشار المصدر إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يشمل إعادة النظر في الدعم المقدم للمواطنين، وزيادة الرسوم، وترشيد الإنفاق الحكومي، وإصلاح الميزانية العامة للدولة، ومحاربة الفساد في كافة القطاعات الحكومية.

وكشف المصدر أن الحكومة الكويتية ستسعى خلال الفترة المقبلة إلى المضي في إقرار قانون الدين العام الذي يتضمن اقتراض ما يقرب من 65 مليار دولار، لافتا إلى أن عدم تجاوب أعضاء مجلس النواب الكويتي مع القانون سيشعل أزمة جديدة مع الحكومة، فيما قد تضطر إلى إقراره من خلال "مرسوم الضرورة".

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور لـ"العربي الجديد" إنه لا مجال للتهاون في معالجة أزمات الكويت المالية والاقتصادية، مشيرا إلى أن الأوضاع الحالية لا تحتمل التجاذبات السياسية وتصفية الحسابات.

وأضاف بوخضور أن عدم التعاون بين السلطتين يعني صداما مبكرا غير مبرر، على حساب مصلحة الكويت والشعب، محذرا من أن عدم إقرار الإصلاحات المستحقة في أقرب وقت ممكن لانتشال الاقتصاد الكويتي من أزماته، قد يدخل البلاد النفق المظلم.

وأكد بوخضور خلال اتصال هاتفي مع "العربي الجديد" أنه كلما تأخر البدء في الإصلاح، زادت الفاتورة الاقتصادية، فضلا عن التأثير السلبي على سمعة الكويت الاقتصادية وتأثر مركزها المالي وخفض التصنيف الائتماني للدولة.

وكان رئيس الحكومة الكويتية الشيخ صباح الخالد الصباح، قال منذ أيام أمام أعضاء مجلس الأمة، إن المرحلة المقبلة ستشهد بدء الإصلاح الاقتصادي لتحقيق التنمية وتعزيز استدامة المالية العامة للدولة، والعمل على تخفيض عجز الموازنة ودعم تطوير دور القطاع الخاص وتعزيز إمكاناته للمساهمة بفاعلية أكبر في مختلف مجالات البناء والاستثمار وتحسين البيئة الاستثمارية في المجالات التنموية. وأكد على ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو، لافتا إلى أنها من أولويات العمل الحكومي.

كما حذر من استمرار الاعتماد على النفط كمورد وحيد للدخل، وتأثيره السلبي على الطرح المطلوب لتعزيز مكانة الكويت كمركز مالي وتجاري متطور في المنطقة والعالم، مشددا على ضرورة العمل من أجل تنويع مصادر الدخل ومحاولة الاستثمار الأفضل من الفوائد المالية الحقيقية.

وقبل أيام، قالت صحيفة فايننشال تايمز، إن الكويت تواجه مفارقة واضحة وهي أن "الدولة الخليجية التي لديها صندوق ثروة سيادي بقيمة 550 مليار دولار تعاني من نقص في السيولة لدفع رواتب القطاع العام المتضخم".

وذكرت الصحيفة أن النفط يشكل 90 في المائة من إيرادات الكويت، لكن الأسعار التي انخفضت خلال العام الجاري، أثرت بشدة على الإيرادات المالية، مما فاقم العجز بنسبة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى مما كان عليه في التسعينيات، خلال الفترة المالية الخطيرة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت.

وأشارت إلى أن الإقبال الكبير على الانتخابات البرلمانية يشير إلى التوق الشعبي للتغيير ومحاربة الفساد.

بدوره، أكد الباحث الاقتصادي الكويتي عادل الفهيد لـ"العربي الجديد" أن تغيير وزير المالية الكويتي السابق براك الشيتان، وقدوم الوزير خليفة حمادة، مؤشر على جدية السلطات ورغبتها في الإصلاح الاقتصادي، لافتا إلى أنه عرف عن حمادة توجهاته الإصلاحية ومواقفه من الأزمات المالية الحالية. وقال الفهيد إنه يجب إطلاع الشعب الكويتي على حقيقة ما آلت إليه الأمور، مشيرا إلى أن عدم المصارحة بشأن الوضع الحالي سيدفع المواطنين إلى رفض الإصلاح وسيسمح للنواب بتبني خطابات شعبوية لن تخدم الرؤية الأميرية الهادفة إلى الإصلاح الجاد.

تراجع الاحتياطي العام الكويتي إلى 12 مليار دولار بنهاية أكتوبر

تعتزم الحكومة الكويتية الجديدة إصدار قانون لدعم الموازنة العامة للدولة بالتزامن مع أولى جلسات البرلمان المرتقبة، بحسب تقرير حكومي نشره موقع "العربي الجديد". وتأتي الخطوة في إطار عمل الحكومة على مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية خاصة التي تفجرت في أعقاب جائحة كورونا.

ووفق التقرير فإن الحكومة الجديدة ستعمل جاهدة على إصدار القانون وفق مرسوم، بسبب خطورة الوضع المالي وتجنبا لنفاد الاحتياطي العام الذي يجري السحب منه على المكشوف خلال الأشهر الماضية من أجل الوفاء بالالتزامات الشهرية وسداد رواتب العاملين في الدولة. وأشار التقرير إلى أن الأزمة المالية في أعقاب تفشي جائحة كورونا، أدت إلى استنزاف صندوق الاحتياطي العام، وزيادة الإنفاق لمواجهة تداعيات الجائحة، فيما أوشك الاحتياطي على النفاد حيث تراجع من 41 مليار دولار قبل الأزمة الصحية إلى 12 مليار دولار فقط حتى نهاية أكتوبر الماضي.

وقال مصدر حكومي رفيع المستوى لـ"العربي الجديد" إن مجلس الوزراء واجه تعنتا نيابيا خلال الأشهر الماضية من جانب نواب مجلس الأمة تسبب في عدم إقرار قانون الدين العام الذي يهدف إلى إنقاذ الوضع المالي المتأزم، والذي قد يتسبب في انهيار اقتصادي ودخول البلاد النفق المظلم، مشددا على أنه مع بداية أعمال الحكومة الجديدة سيتركز العمل على إقرار القانون بشكل عاجل خلال الفترة المقبلة التي قد لا تتعدى الربع الأول من العام المقبل، أي قبل نهاية السنة المالية الحالية التي تنتهي في إبريل 2021. وذكر المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، أن قانون دعم الميزانية، أصبح ضرورة، مشيرا إلى أن هناك قرارات إصلاحية تتعلق بدعم موارد الدولة المالية، فضلا عن قرارات أخرى بشأن ترشيد الإنفاق وتقليص الدعم المقدمة لغير المستحقين.